

دور المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

The role of Islamic banks in promoting financial inclusion

ليندة حملاوي

Linda Hamlaoui

جامعة فرحات عباس سطيف 01-الجزائر

linda.hamlaoui@univ-setif.dz

مريم بولصباة

Meriem Boulasbaa

جامعة فرحات عباس سطيف 01-الجزائر

meriem.boulasbaa@univ-setif.dz

Received:17/02/2021

Accepted: 26/03/2021

Publisher:30/06/2021

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز وتوسيع نطاق الشمول المالي، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ضمن الجانب النظري منه، أما فيما يخص الجانب التطبيقي للبحث فقد تم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة - الدول العربية أنموذجا -، وتوصلت الدراسة إلى حقيقة أن المصارف الإسلامية تعتبر من أهم الآليات والمنافذ المناسبة التي من شأنها تعزيز دور الشمول المالي في الدول العربية من خلال إتاحة الخدمات والمنتجات المالية وتسهيل الوصول إليها واستخدامها. **الكلمات المفتاحية:** المصارف الإسلامية، الشمول المالي، الخدمات المالية الإسلامية، الاقتصادات العربية.

تصنيف JEL: A10, G53, G21.

Abstract:

This study aims to identify the role of the Islamic banking industry in promoting and expanding the scope of financial inclusion and the requirements for activating it, by attracting the largest possible number of segments of society and its institutions.

The descriptive analytical approach was used within the theoretical side of it, as for the applied side of the research, the case study approach was used - the Arab countries as a model -, and the study reached the fact that Islamic banks are considered one of the most important mechanisms and appropriate outlets that will enhance the role of financial inclusion in the Arab countries by providing financial services and products and facilitating access and use.

Keywords: Islamic banks, financial inclusion, Islamic financial services, Arab economies.

Jel Classification Codes: A10, G53, G21.

مقدمة:

لقد حظي موضوع الشمول المالي والذي يعني توسيع فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية باهتمام واسع خلال الأعوام الأخيرة على مستوى صناع السياسات الاقتصادية والمالية، نظرا للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي من جهة، والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من جهة أخرى. فمن الصعب تصور استدامة الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. وبالتالي فإن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء والمعاملات، وبالتالي تقنين القنوات غير الرسمية.

وقد استأثرت صناعة الخدمات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول للتمويل. فلعمد من الزمن لم تجد المجتمعات المسلمة مفرا من التعامل وفق نظام مالي تقليدي قائم على أساس الفائدة، الشيء الذي أحدث نوعا من المفارقة بين ما يتطلبه واقع الاقتصاد والتنمية، وما تمليه المعتقدات الدينية بين أواسط المجتمع، وفي ظل التعثرات والانعكاسات المالية التي أحدثتها الأزمة المالية لسنة 2008م، تم تسليط الضوء على النظام المالي الإسلامي ومدى قدرته على تقادي الأزمات المالية، وما قد يحمل في طياته من حلول للآثار السلبية التي عصفت بالنظام الرأسمالي.

وبشكل الشمول المالي هدفا استراتيجيا جديدا للاقتصادات العربية والجهات الرقابية لديها، وذلك في سبيل تحقيق التكامل بين الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك. إذ يحقق الشمول المالي في إطار الخدمات المالية الإسلامية لدى الدول العربية سهولة الوصول لمختلف شرائح المجتمع وعلى وجه الخصوص الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل لخدمات ومنتجات مالية متنوعة ومبتكرة وبأقل التكاليف الممكنة، وكذلك إيجاد مؤسسات سليمة تقودها قواعد تنظيمية ورقابية واعية، وضمان الاستدامة المالية للمؤسسات المالية والمصرفية، وتوفير بيئة تنافسية بين مقدمي الخدمات والمنتجات المالية، لتقديم وإتاحة البدائل أمام العملاء.

❖ **إشكالية البحث:** وبناء على ما سبق من تقديم، يمكن طرح إشكالية الورقة البحثية في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في سبيل تحقيق وتعزيز الشمول المالي في الاقتصادات العربية وما هي متطلبات تفعيله؟

❖ **فرضيات البحث:** للإجابة على هذه الإشكالية تم وضع الفرضية الرئيسية التالية: يمكن للمصارف الإسلامية في البلدان العربية المساهمة بشكل كبير في الوصول إلى تحقيق الشمول المالي، من خلال تقديم خدمات ومنتجات مالية واسعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

❖ **أهداف البحث:**

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن حصرها فيما يلي:

- التأكيد على أهمية الشمول المالي في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي؛
- توضيح أهمية المصارف الإسلامية في تدعيم وتعزيز الشمول المالي؛
- الوقوف على واقع دور المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية؛
- محاولة تقديم بعض التوصيات لتفعيل دور المصارف الإسلامية بما يعزز الشمول المالي في الدول العربية؛

❖ أهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الاهتمام المتزايد التي أصبحت تحظى بها صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية في السنوات الأخيرة في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول إلى التمويل، خصوصا تعزيز وصول الأسر ورواد الأعمال والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للنظام المالي الإسلامي، وهو ما يتطلب ضرورة تعزيز التنشيف المالي ومواكبة التكنولوجيا المالية.

❖ منهجية البحث:

بغية الإحاطة بكافة جوانب الدراسة والوصول إلى ما تم وضعه من أهداف، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي ضمن الجانب النظري منه، وذلك بتقديم بعض المفاهيم المتعلقة بالمصارف الإسلامية والشمول المالي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي للدراسة فقد تم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، حيث تم عرض وتحليل تجربة بعض الدول العربية، من خلال الوقوف على وضعية نظامها المصرفي الإسلامي، واستكشاف واقع دوره في تعزيز وتوسيع نطاق الشمول المالي.

وبناء عليه فقد تم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

- الجزء النظري:

1/ مفهوم المصارف الإسلامية :

2/ ماهية الشمول المالي:

- الجزء التطبيقي:

3/ دور المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية:

4/ متطلبات تفعيل الشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية:

1. مفهوم المصارف الإسلامية:

1.1. تعريف المصارف الإسلامية وبيان أهدافها:

اختلفت آراء الباحثين والكتاب حول وضع تعريف متفق عليه للمصارف الإسلامية تبعا لاختلاف وجهة نظرهم وفي ما يلي نورد بعضا من هذه المفاهيم على سبيل المثال لا الحصر:

- عرفها الدكتور أحمد النجار بأنها: تمثل أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل الأخلاق التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنمية اجتماعية (مسدور، 2007، صفحة 80)
- كما عرفت على أنها مؤسسات مالية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم الإسلامية في المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية (الرفاعي، 2004، صفحة 17).
- وبالتالي نخلص إلى أن جل التعريفات التي تطرقت للمصارف الإسلامية تجمع على أنها مؤسسات مالية تقوم بالأعمال والأنشطة المصرفية وتقدم خدمات مع مراعاتها لأحكام الشريعة الإسلامية، بغرض تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع.

وقد أشار الدكتور عبد الحميد عبد الفتاح المغربي إلى الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها كما يأتي: (المغربي، 2004، صفحة 89).

- الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية؛
- تحقيق أهداف المساهمين بالمصرف والأطراف المتعاملة معه؛
- إشباع حاجات الأفراد المالية؛
- رعاية متطلبات ورغبات المجتمع.

2.1 . صيغ التمويل المصرفي الإسلامي:

تستخدم المصارف الإسلامية في توظيف الأموال واستثمارها أساليب وصيغ عديدة يمكن ذكرها كما يلي: (ناصر و بوشرمة، 2010، الصفحات 309 - 310).

➤ **التمويل بالمضاربة:** المضاربة هي عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين هما: صاحب رأس المال، والمضارب أو العامل وهو الطرف المكلف باستثمار المال، حيث يتفق الطرفان معا على تقاسم ما قد يتحقق من ربح من عملية الاستثمار بنسب معينة متفق عليها، وفي حالة حدوث خسارة يتحملها صاحب رأس المال.

➤ **التمويل بالمشاركة:** وهي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فيجب أن تكون بحسب نسب المشاركة في رأس المال. ويطبق المصرف الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع، مع المشاركة في إدارتها ومتابعتها.

➤ **التمويل بالمزراعة والمساقاة:** تعتبر الزراعة نوعا من المشاركة، حيث تقوم هذه العملية على عقد زرع ببعض الخراج منه بين طرفين أحدهما مالك الأرض الذي يقدم أرضه لشخص يزرعها أو يعمل عليها. أما

المساقاة فهي قيام شخص بالعناية بأرض شخص آخر مزروعة بأشجار مقابل حصة من الثمار أو الزرع بحسب ما يتفق عليه.

➤ **التمويل المرابحة:** وهي أن يقوم المصرف الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناء على دراسة أحواله، أو بناء على وعد بالشراء يتقدم بها أحد عملائه، فإذا اقتنع المصرف بحاجة السوق لهذه السلعة وقام بشرائها فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو غيره مرابحة، وأن يعين المصرف قيمة الشراء مضافا إليها ما تكبده المصرف من مصروفات بشأنها، ويطلب مبلغا معيناً من الربح لمن يرغب فيها زيادة عن قيمتها.

➤ **التمويل بالتأجير:** معناه أن يقوم المصرف الإسلامي بتأجير أصل ثابت (عقارات أو معدات وأدوات) لمؤسسة أو شخص لا يستطيع الحصول عليها أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، ويتم ذلك عن طريق أقساط محددة تدفع للمؤجر، مع إمكانية تملك المستأجر الأصل في نهاية المدة ولكن بعقد مستقل.

➤ **التمويل بالسلم:** يعرف السلم بأنه بيع أجل بعاجل، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقداً إلى البائع، الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة، والعاجل هو الثمن.

➤ **التمويل بالاستصناع:** وهو أن يطلب العميل من المصرف الإسلامي صناعة شيء معين غير متوفر في السوق، وأفضل مجال يطبق فيه المصرف هذه الصيغة هو بناء العقارات، بحيث يقوم بإنجاز مسكن يصفه العميل ثم يبيعه إياه بالتقسيط، وعادة يتم ذلك مقابل ضمانات تدفع للمصرف مسبقاً.

➤ **التمويل بالقرض الحسن:** وهو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير برده أو ر مثله دون زيادة عليه في الزمان والمكان المتفق عليهما، ولا تقدم المصارف الإسلامية القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق لعدد محدود من العملاء.

2. ماهية الشمول المالي:

يعتبر موضوع الشمول المالي موضوعاً مهماً باعتباره مصطلح جديد في زمن انتشرت فيه التكنولوجيا المالية والمصرفية وأصبحت ضرورية، حيث حظي باهتمام واسع على جميع الأصعدة الاقتصادية والمالية، فهو يعني بمدى استفادة السكان في منطقة معينة من التمويل والخدمات المالية التي توفرها المؤسسات الرسمية في الدولة والعمل على توسيعها على أكبر نطاق جغرافي.

1.2. تعريف الشمول المالي:

حسب البنك الدولي يعني الشمول المالي: أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم-المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة (الدولي).

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (غريب و دريد، 2021، صفحة 181).

يعرف اتحاد المصارف العربية الشمول المالي على أنه: "مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة، لنفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف، والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعيا لحقوقه وواجباته. ويستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك ماليا (اتحاد المصارف العربية، 2017، صفحة 01).

وقد عرف أيضا بأنه: إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد (جانب العرض) والعمل على تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات (جانب الطلب) مع تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة وذلك من خلال القنوات المالية الرسمية (البنك المركزي المصري، صفحة 02).

2.2. أهمية الشمول المالي:

أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي فمثلا

إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل على دعم النمو الاقتصادي؛

- يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛
 - تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة؛
 - توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول
- (البنك المركزي المصري، صفحة 02)

كما كشفت مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. فعلى سبيل المثال:

- دراسة في كينيا أثبتت أن إتاحة الحصول على هذه الخدمات المالية حققت منافع كبيرة، لاسيما للنساء، حيث مكن ذلك الأسر التي تعولها نساء من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو 185 ألف امرأة بترك العمل بالزراعة وإنشاء مشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وساعد في تقليص نسبة الفقر المدقع بين هذه المعيشية بواقع 22%؛
- يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الناس أيضا على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة؛
- يمكن أن تقلل الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات، ففي برنامج للإغاثة في النيجر، أدى التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهاتف المحمول بدلا من دفعها نقدا، إلى توفير 20 ساعة في المتوسط على المستفيدين وهي إجمالي مدة الانتقال والانتظار لاستلام الدفعات؛
- يمكن أن تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية، مثلا في مالاوي ارتفع إنفاق المزارعين الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات للادخار على المعدات الزراعية بنسبة 13% كما زادت قيمة محاصيلهم بواقع 15%، وفي كينيا وبعد استفادة النساء من حسابات ادخار ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بواقع 60%؛
- بالنسبة للحكومات فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد من الفساد ويحسن مستوى الكفاءة، ففي الهند مثلا انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع 47% عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الإلكترونية بدلا من تسليمها نقدا، وفي النيجر أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة وليس نقدا إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة 20% (كلاير و وآخرون، 2017، صفحة 1، 2).

3. دور المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية:

دأبت المصارف الإسلامية في نظامها منذ نشأتها على جذب الفئة الفقيرة من المسلمين وإدراجهم ضمن الشمول المالي، وذلك عن طريق تصميم وتقديم منتجات التمويل الإسلامي الصغيرة المناسبة للفقراء على أساس مبدأ التضامن الإسلامي، فهذه الخدمة تساعد الفقراء على تحسين

مستوى معيشتهم، وبالتالي يحولون مدخراتهم إلى البنوك لتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات الشخصية والاجتماعية لهم.

1.3. أهمية الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي:

إن أدوات التمويل الإسلامي الصغيرة تساعد على الوصول المالي للفقراء ومن ثم الملايين من المواطنين، وذلك من خلال الأدوات التي تسهل إعادة توزيع الثروة، إذ يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن. حيث تتمتع الأدوات المالية الإسلامية بجذور تاريخية قوية، بالإضافة إلى ذلك يوفر التمويل الإسلامي بديلا للأفراد الذين أحجموا عن استخدام الخدمات المالية التقليدية الرسمية لأسباب شرعية أو أخلاقية أو مالية. ويعد استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر بديلا عمليا وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر تعزيز دور المصارف الإسلامية في تقديم نموذج التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتأمين الأصغر لتوفير فرص الحصول على التمويل (قتيبة، 2021).

ومن هذا المنطلق تعمل السلطات الإشرافية في الدول العربية على دراسة التوسع في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كجزء من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للشمول المالي، لا سيما أن قطاع التمويل الإسلامي أظهر صلابة ومرونة كبيرة في مواجهة الأزمات المالية المختلفة، وذلك لطبيعة وخصائص التمويل الإسلامي التي تتجنب الإفراط في المديونية والمضاربات الغير منتجة، إضافة إلى أن الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية تسهم في تنويع المخاطر النظامية (عبيد، 2019، صفحة 2، 3).

2.3. البرامج والمبادرات التي تندرج ضمن إطار تعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الدول العربية:

واصلت السلطات الرقابية في الدول العربية اهتمامها في دعم المؤسسات المالية الإسلامية، إدراكا لدورها الهام في تعزيز الشمول المالي ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي والتنمية المستدامة.

في **مملكة البحرين**، تستضيف مملكة البحرين عددا كبيرا من المنظمات والهيئات الهامة لتطوير الخدمات الإسلامية، منها: (1) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2) السوق المالية الإسلامية الدولية، (3) الوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف، (4) المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI). كذلك قام مصرف البحرين المركزي بتأسيس صندوق تحت مسمى " صندوق الوقف " خاص لتمويل البحوث والتعليم والتدريب في مجال الخدمات المالية الإسلامية، كما يوجد شركات تكافل وشركات استثمار إسلامية وشركات تمويل متناهي الصغر متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك، قامت

مملكة البحرين بتأسيس صندوق (تمكين) لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال ضمان من التمويلات الممنوحة لهذه المؤسسات عن طريق البنوك وشركات التمويل المتناهية الصغر الإسلامية.

أما في الجمهورية التونسية، من بين المبادرات التي يمكن ذكرها في إطار تعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية هو تنظيم نشاط الصيرفة الإسلامية من خلال القانون المصرفي رقم 48 لسنة 2016 ، كما تم لاحقا دراسة إمكانية السماح للبنوك التجارية تقديم نوافذ لخدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية . وسعيا لتعزيز الشمول المالي في تونس، تم الترخيص لفرع بنك إسلامي يتعامل مع نشاط التمويل الإسلامي الأصغر. كما تم الترخيص لشركات تأمين تتعامل مع نشاط التأمين التكافلي المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

في جمهورية العراق، يوجد مبادرات لتعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي (2016-2020) ، كما يوجد برنامج شهادات الإيداع الإسلامية لإدارة سيولة البنوك الإسلامية.

في دولة الكويت، يشارك بنك الكويت المركزي في العديد من اجتماعات اللجان وفرق العمل الخاصة بمجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB وكذلك المؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة IILM ، إضافة إلى المشاركة المستمرة في المؤتمرات الدولية المتعلقة بالبنوك الإسلامية ومنها على سبيل المثال مؤتمرات أيوفي الدولية السنوية للهيئات الشرعية، ومؤتمرات شركة شورى الفقهية.

أما في دولة فلسطين، تم النص صراحة في خطة عمل استراتيجية الشمول المالي إلى ضرورة تطوير المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بشقيها التجارية والإسلامية، وكذلك تعزيز المناهج الدراسية في الجامعات وبما يشمل دمج وتدریس أساسيات فقه المعاملات الإسلامية ضمن المنهاج التعليمي لطلبة كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية وتطوير وتنفيذ برامج لزيادة وعي ومعرفة المواطنين بالعمل المالي الإسلامي وخصائصها وطبيعتها . وكذلك إنشاء هيئة الرقابة الشرعية العليا.

فيما يخص الجمهورية اللبنانية، فإن أبرز المبادرات في هذا الإطار تتمثل بإنشاء لجنة المصارف الإسلامية في لبنان، التي تضم أعضاء من مختلف مديريات المصرف المعنية بالخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

في دولة ليبيا، قام مصرف ليبيا بعدة مبادرات في إطار تعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، منها على سبيل المثال : استحداث قسم الصيرفة الإسلامية بإدارة الرقابة على المصارف والنقد تكوين لجنة استشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية، اعتماد مجموعة من الضوابط والقواعد التي تنظم نشاط الصيرفة الإسلامية من قبل مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، صدور القانون رقم 46 لسنة 2012 بتعديل قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 ، بإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية، إنشاء الهيئة المركزية للرقابة الشرعية، منح تراخيص لتأسيس 5 مصارف إسلامية خاصة، مبادرة الخطة الاستراتيجية لتطوير الصيرفة

الإسلامية بلبيبا، بالتعاون مع البنك الدولي، إصدار معايير مصرفية وشرعية لتنظيم نشاط الصيرفة الإسلامية، اعتماد لائحة الصناديق الإسلامية من قبل مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي.

فيما يخص المملكة العربية السعودية، فتعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على دعم قطاع المالية الإسلامية بشكل عام والمصرفية الإسلامية على سبيل الخصوص، ومن تلك إطلاق البرامج التدريبية المتخصصة برعاية المؤسسة لتأهيل الكوادر الوطنية في القطاع، إضافة إلى ذلك فقد أنشأت المؤسسة لجنة تضم جميع إدارات المصرفية الإسلامية في المصارف العاملة في المملكة، وعلى مستوى المؤسسة الداخلي فقد تم استحداث شعبة متخصصة في المالية الإسلامية تضم خبراء في الصناعة وتتولى دراسة وتقديم التوصيات لتعزيز القطاع، كما تقوم المؤسسة بإقراض المصارف الإسلامية - عند طلب الاقتراض من المؤسسة - بصيغة المرابحة الإسلامية، إضافة إلى أن هناك برنامج مع مؤسسات مالية دولية لتقديم الاستشارات والدعم اللازم لتطوير وتعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة . من جانب آخر، فيما يخص قطاع التأمين، وبحسب المادة الأولى من نظم مراقبة شركات التأمين التعاوني فيلزم تقديم التأمين بما لا يخالف الشريعة الإسلامية، وتخضع جميع المنتجات التأمينية في المملكة للتأمين التعاوني والذي ينص على توزيع 10% على حملة الوثائق في حالة تحقيق فائض من عمليات التأمين.

أخيرا في المملكة المغربية، عمل المشرع على وضع الإطار القانوني والجباي والمؤسساتي الكفيل بضمان تكافؤ الفرص بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية ويبقى تطور هذه الفئة الجديدة من الصناعة المالية رهينا بالعرض والطلب.

3.3. دور الخدمات المالية الإسلامية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشمول المالي:

إن المصارف الإسلامية ومن خلال أدواتها التمويلية الإسلامية التي تبنى على المساهمة والمشاركة تبدو ملائمة لتمويل الأفراد والشركات وتوفير الضمان المبني على الثقة المتبادلة في البيئات الريفية بالذات، وذلك مع عدم إغفال ما يمكن أن تضيفه خدمات التمويل الإسلامي من مظاهر تعاونية تخدم تلك المجتمعات، كنظام الزكاة والوقف والقروض الحسن والصدقات التي تضيف لمفهوم الشمول المالي لمسات مجتمعية إنسانية، إذ يمكن في البيئات البسيطة من قاطني المدن والمجتمعات الريفية ترويج بعض أدوات الخدمات المالية، كالتمويل السكني وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبذلك يعد التمويل الإسلامي وسيلة رئيسية من وسائل الشمول المأمول في الخدمات المالية بتقنياتها الحديثة، ولكن بالقدر الذي يتلاءم مع طبيعة وظروف المجتمعات التي يخدمها (قتيبة، 2021).

حيث يلعب التمويل الإسلامي دورا هاما في تعزيز الشمول المالي كونه يقدم حلا للفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي، فمن المعروف أن تصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، بالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى اجتذاب فئة

من المجتمع ترغب بالحصول على هذه الخدمات والمنتجات وبالتالي تعزيز الشمول المالي والتنمية المستدامة.

وقد أولت السلطات التنظيمية في الدول العربية بشكل عام والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بشكل خاص اهتماما متزايدا اتجاه تعزيز الخدمات المالية الإسلامية الموجهة نحو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إدراكا منها للدور الفاعل للمؤسسات المالية الإسلامية في دعم شريحة كبيرة من قطاعي الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وهو الشيء الذي يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم 01 (أنظر الملاحق) حول الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن هذه البنوك في جميع الدول المبينة بالجدول المذكور تقدم خدمات مالية موجهة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يضاف لذلك وجود بنوك تجارية تقدم خدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ إلى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك في كل من السعودية، و عمان، كذلك هناك مؤسسات مالية غير مصرفية تقدم خدمات مالية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات تأخذ أشكالا متعددة، فعلى سبيل المثال، في الأردن، يقع ضمن الشركات المالية غير المصرفية شركات التمويل الأصغر والخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني، حيث يسمح لهذه الشركات بما فيها تلك التي تقدم خدمات التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بمنح التسهيلات والتمويلات للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، ولا يجوز لها منح قروض وتمويلات لشركات متوسطة الحجم، كذلك هنالك مؤسسات تقدم خدمة التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية مثل : صندوق الحج ، صندوق الزكاة، ومؤسسة تنمية أموال الأيتام وليبيا والمغرب.(عبيد، 2019، الصفحات 20 - 21).

وتشير الدراسات المسحية إلى أن اقتصاديات منظمة التعاون الإسلامي التي تشتمل على الاقتصاديات العربية هي أقل إتاحة للخدمات المالية وأقل استخداما لها مقارنة بالمتوسطات العالمية، وذلك للاعتبارات التالية:

- البنية التحتية المالية أقل تطورا -بما في ذلك الحقوق القانونية- مما يحد من قدرة البنوك الإسلامية على اختيار الأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها وتمويلها.
- الإطار التنظيمي ملائم لمؤسسات التمويل التقليدية أكثر من الإسلامية.
- الافتقار إلى الموارد البشرية المدربة على الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة؛ مما يحول دون التوسع بسرعة أكبر في إتاحة الخدمات المالية.

كما تشير نتائج البنك الدولي حول أسباب الامتناع عن فتح حسابات مصرفية أبرزها: بنسبة 5% لأسباب عقائدية، و 13% بسبب قلة الثقة في البنوك، و 18% لعدم القدرة على توفير المستندات اللازمة، و 20% بسبب بعد المسافة، و 23% بسبب الاعتماد على فرد من العائلة لديه حساب مصرفي، و 25% لارتفاع تكلفة الخدمات المالية، و 65% بسبب انخفاض الدخل. واستنادا إلى استطلاع البنك الدولي فإن 90% من البالغين المقيمين في اقتصاديات منظمة التعاون الإسلامي يعتبرون الدين جزءا مهما من حياتهم اليومية، وقد يساعد ذلك في تفسير سبب توفر حساب مالي ومصرفي لدى 25% فقط منهم، بما يقل عن المتوسط العالمي البالغ

نحو 50%، بالإضافة إلى أن 4% ممن لا يملكون حساباً رسمياً في الاقتصاديات غير الإسلامية يستشهدون بعوامل دينية، مقارنة بـ 7% في اقتصاديات منظمة التعاون الإسلامي و12% في الاقتصاديات العربية.

ومن ناحية أخرى هناك عدد من التحديات التي تواجه القطاعات المالية والمصرفية الإسلامية، وتغوق فرص وصول العملاء إلى التمويل الشامل والخدمات المالية والمصرفية واستخدامها. وتتمثل أبرز تلك التحديات فيما يلي:

- عدم تطور البنى التحتية للقطاعات المالية الإسلامية بالقدر الذي يمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل، ويتمثل أهمها في ضرورة وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني وضمان حقوق الدائنين.
- ارتفاع مستويات الأمية المالية والتي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة.
- ارتفاع تكلفة إجراءات المعاملات المالية سواء في فتح حساب مصرفي أو التعامل مع جهاز الصرف الآلي.
- ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقها.
- انخفاض مستوى ثقة العميل أو المواطن في الخدمات المصرفية، وهنا يأتي دور الشمول المالي في تحسينها وتعزيزها (قتيبة، 2021).

4. متطلبات تفعيل الشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية:

تحاول معظم الاقتصادات العربية وضع إستراتيجية على المستوى الوطني لتوسيع الشمول المالي والمصرفي، ويتطلب ذلك خمس ركائز أساسية هي: (عمار غربي، 2018، الصفحات 82 - 83).

- ✓ دراسة الفجوة بين جانبي العرض والطلب على الخدمات والمنتجات المالية لتكون نقطة الانطلاق في صياغة الأهداف المستقبلية للشمول المالي؛
- ✓ توفير بنية مالية تحتية قوية، من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية، وتطوير نظم الدفع والتسوية، وتوفير قواعد بيانات شاملة، من خلال تفعيل دور شركات الاستعلام الائتماني، وتوفير بيئة قانونية ملائمة تدعم الشمول المالي؛
- ✓ إتاحة الخدمات والمنتجات المالية من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المالية لتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع، وابتكار منتجات مالية جديدة؛
- ✓ حماية المستهلك بوضع تعليمات رقابية لمعاملة العملاء بعدالة وشفافية، وإنشاء آلية للتعامل مع شكاوهم، وتوفير المعلومات الكافية والخدمات الاستشارية لهم؛
- ✓ تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي من خلال إعداد استراتيجيات وطنية للتعليم والتثقيف المالي تعزز الوعي والمعرفة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع، وخاصة الشباب والنساء والمشرعات الصغيرة والمتوسطة.

وعادة ما تكون لدى البنوك المركزية السلطات والإمكانات والمهارات التي تسمح لها بتنسيق العملية نحو استراتيجيات وطنية فعالة للشمول المالي، على الرغم من أنها ليست دائما مسؤولة عن جميع الجوانب المتعلقة بالشمول المالي.

ويمكن أن تقوم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بدور مهم في تحسين مستويات الشمول المالي، وذلك من خلال:

- وضع قواعد وأنظمة قانونية هدفها تسهيل إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، وتذليل العقبات على جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية لمستخدميها؛
 - العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف البنوك المركزية؛
 - الموافقة على إتاحة قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية، مثل: وكلاء الخدمات المالية والمصرفية **BRANCHLESS BANKING** باستخدام الهاتف المحمول والعمليات المصرفية الإلكترونية؛
 - العمل على تشجيع التمويل الإسلامي خدمة للعملاء الذين يفضلون المعاملات المصرفية المتوافقة مع الشريعة؛
 - تحفيز القطاع المالي والمصرفي على نشر الثقافة المالية والمصرفية.
- 5. الخاتمة:**

تقوم الصيرفة الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية وتعمل وفق مبادئ المساواة والعدل والإنصاف، حيث أصبحت البنوك الإسلامية لا تعيش بمعزل عن هذا العالم المتغير والمتطور باستمرار، وبالتالي لا بد من التكيف والتعايش مع الاتجاهات الحديثة للتكنولوجيا لتطوير نظام التمويل الإسلامي بما يخدم الشريعة الإسلامية، وعليه تبلورت الأفكار حول دورها في تعزيز الشمول المالي وبالضبط في الدول العربية، حيث يتلخص دور المصارف الإسلامية في الشمول المالي ووسائله بأن تقتزن الدعوة للشمول المالي بالدعوة إلى رفع مستوى الشفافية في النشاط المصرفي والتذكير بأن هذا النشاط يقوم على (مساهم ومودع ومقرض)، ولابد من أن يقتسموا منافعه على نحو نزيه وعادل، وذلك دعما للثقة في النشاط المصرفي الذي يعد من أخطر وأهم الأنشطة الاقتصادية في كافة المجتمعات.

1.5. النتائج: وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي.
- أن الاقتصاديات الإسلامية قد شهدت تحسنا في الشمول المالي والمصرفي خلال الأعوام الماضية، حيث قامت بتشجيع البنوك العمومية على وجه الخصوص ومعها البنوك الخاصة وعملت على تكثيف جهودها من أجل تحسين مستوى الخدمات المصرفية للمجتمع خاصة الفئات الهشة، وذلك من خلال

تحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين مع إضفاء السرعة اللازمة في التكفل بالمعاملات البنكية، وتطوير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت مع توسيع شبكة الوكالات البنكية والموزعات والشبائيك الآلية وكذا تطوير خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية من أجل وصولها لأعمق فئة في المجتمع.

■ تحتاج الفئات المتوسطة والمحدودة الدخل والفقيرة إلى تثقيف وتوجيه يخرج بهذه الفئات مما هي عليه من حذر أو قلة ارتياح في التعامل المصرفي، نتيجة نقص معرفي قد يؤدي أحيانا لضعف في الثقة بالنشاط المصرفي والتمويلي عموما.

■ البنوك العربية اهتمت بتعزيز البنية التحتية لتتلاءم مع تطورات أنظمة الدفع وتسهيلها بين الأفراد والمؤسسات بالشكل الذي يضمن إتاحتها للعملاء من خلال جميع القنوات، بالإضافة إلى أنها طورت في حزم المنتجات المصرفية المخصصة للأفراد محدودي الدخل وذلك ضمن تكاليف منخفضة بهدف زيادة استفادتهم من الحلول التمويلية، ومثال ذلك بنك الأردن الذي كان له دور في شمولية الخدمات المالية وما حققه من إنجازات تصب في تحقيق توجهات البنك المركزي الأردني نحو تعزيز الشمول المالي.

■ الدعوة إلى الشمول المالي تبدو في كثير من الأحيان وكأنها تسعى إلى تقديم عروض ترويجية هدفها إفادة جانب العرض من جوانب الشمول المالي، أي جانب أصحاب الخدمات المالية والنقدية ومثل هذا التجاوز في الدعوة للشمول المالي قد يسهم في فقدان الثقة في الوقت الذي لابد لهذه الدعوة من أن تثبت حرصها على جانب الطلب، أي جانب الجمهور المطالب بالتعامل مع الخدمات المالية والعمل على حماية المستهلك.

2.5. التوصيات: وبناء على النتائج المحققة، فإننا نقترح التوصيات التالية:

■ ضرورة توفير بنية مالية تحتية قوية تسهم في توسيع قاعدة الشمول المالي سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات، خصوصا الصغيرة والمتوسطة. من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية وتطوير أنظمة الدفع والتسوية، والاستفادة من التطورات التكنولوجية، وتوفير بيئة تشريعية ملائمة تدعم وتعزز من الشمول المالي.

■ ضرورة تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي، من خلال إعداد استراتيجيات وطنية، لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى شرائح المجتمع، وخصوصا الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

■ إنشاء صناديق تمويل إسلامية لاستهداف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز مفهوم الادخار والتوفير بين الأفراد وفق خطط التوفير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

■ يجب أن يكون للمصارف العربية دورا أعمق وأشمل في خدمة المجتمعات العربية، وابتكار أدوات وخدمات مالية تواكب احتياجات الفقراء والنساء والشرائح المستبعدة.

- على المؤسسات المالية في الدول العربية بشكل خاص تعزيز الإفصاح والشفافية كأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة في النظام المصرفي ويساهم في توسيع قاعدة العملاء من شرائح المجتمع كافة من الأفراد والمؤسسات وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة.
- الدعوة إلى الشمول المالي تتطلب دعماً للنشاط المصرفي والمنشآت المالية والتمويلية النقدية ولا بد أن يكون هذا الدعم مبنياً على المزيد من الثقة والشفافية في هذا النشاط لزيادة الانضمام إليه.
- المصارف الإسلامية في حاجة إلى المزيد من التحسين في إطار الشمول المالي والمصرفي الإسلامي عن طريق تطوير البنى التحتية الإلكترونية، إذ يساهم تقديم الخدمات المالية الرقمية عن طريق الوكلاء في خفض تكلفتها ووصولها إلى فئات أوسع في المجتمع.
- حاجة المصارف الإسلامية إلى تطوير الإجراءات والممارسات المتعلقة بحماية المستهلكين في الخدمات المالية الإسلامية، في ظل تطور المنتجات المالية وضعف الوعي المالي والمصرفي الإسلامي.

3.5. آفاق البحث:

يمكن تطوير البحث إلى تخصيص الدراسة لسعي المصارف الإسلامية في الجزائر لتعزيز الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية الإسلامية لكافة أفراد المجتمع ومعرفة أهم الخطوات الواجب تتبعها للوصول لهذا الهدف مع إمكانية الاستشهاد بمجموعة التجارب الدولية الرائدة والناجحة في هذا المجال.

6. قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، (السعودية: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2004)، ص 89.
2. فارس مسدور، التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 80.
3. محمد فادي الرفاعي، المصارف الإسلامية، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004)، ص 17.

ثانياً: المقالات

4. سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 07، 2010، ص 309-310.
5. الطاوس غريب، حنان دريد، استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية -دراسة حالة بعض التجارب العربية-، المجلة الاقتصادية للاقتصاد والتسيير، المجلد 15، العدد 01، 2021، ص 181.
6. عبد الحليم عمار غربي، دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي للاقتصادات العربية نموذجاً، مجلة بيت المشورة، العدد 08، 2018، ص 82-83.
7. عبد الرحمان العاني قتيبة، دور المصارف الإسلامية في الشمول المالي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، الحلقة 02، 2021.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

8. موقع البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org>.

رابعاً: التقارير والمنشورات العلمية

9. تقرير اتحاد المصارف العربية، (2017)، واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه، الأمانة العامة، إدارة الدراسات والبحوث، ص01.
10. البنك المركزي المصري، الشمول المالي، النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي، ص02.
11. رامي يوسف عبيد، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، رقم128، 2019.
12. ليورا كلاير وآخرون، قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي، 2017، ص01-02.

6. الملاحق:

الجدول رقم(01): دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

الدولة	بنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية أو فروع لبنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية	بنوك تجارية تقدم خدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ	مؤسسات مالية غير مصرفية تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية	مؤسسات مالية أخرى
الأردن	√	-	√	√
البحرين	√	√	√	-
تونس	√	-	-	-
السعودية	√	√	√	-
العراق	√	-	-	-
عمان	√	√	-	-
فلسطين	√	-	√	√ (التمويل الأصغر، التأمين، التأجير التمويلي)
الكويت	√	-	√	-
لبنان	√	-	√	-
ليبيا	√	√	-	-
المغرب	√	√	-	-

المصدر: عبيد رامي يوسف، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، رقم 128، 2019،

ص:22